الأراضي الفلسطينية

الجدول 1

	2020
عدد السكان، بالمليون	5.1
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	15.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	2980.4
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات)[أ]	21.9
مؤشر جيني[أ]	33.7
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	97.7
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات[ب]	73.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) أحدث قيمة (2016)، وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2019)؛ متوسط العمر المتوقع (2018).

بعد النجاح في احتواء الموجة الأولى لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في ربيع عام 2020، كانت مواجهة الموجتين الثانية والثالثة أكثر صعوبة. وشهد الربع الثاني لعام 2020 واحدة من أكبر حالات الانكماش الاقتصادي على الإطلاق، لكن النشاط تحسّن قليلا منذ ذلك الحين. وقد تدهورت أوضاع المالية العامة من جراء الجائحة، بل أيضا بسبب الظروف السياسية التي عطّلت تدفق الإيرادات خلال نصف عام 2020. ولا تزال التوقعات غير مستقرة، وهي عرضةٌ للعديد من المخاطر السياسية والأمنية والصحية.

الظروف والتحديات الرئيسية

قبل مجيء جائحة كورونا، كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني حالة من الركود، وكانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة بالغة الصعوبة بسبب العنف وتكرار حدوث الأعمال العدائية، وتدهور العلاقة مع إسرائيل، وتناقص تدفقات المساعدات. وخلال السنوات 2017–2019، بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1.3% أي أقل من معدل النمو السكاني، وهو ما أدّى إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل وزيادة الفقر. ويُظهر تحليل النمو عبر فترة زمنية أن تراكم عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) كانت المحرك الرئيسي في ذلك، وليس التحسّن في معدلات الإنتاجية. وخلال الفترة الزمنية 2015–2019، بلغ إجمالي الاستثمارات في المتوسط نحو 25%–26% من إجمالي الناتج المحلي، لكن تم توجيه معظم هذه الاستثمارات إلى أنشطة في قطاعاتٍ منتجاتها غير قابلة للتداول التجاري، لا إلى القطاعات التي تُعَد دافعة للنمو في بلدان أخرى. وبالمثل، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة متدنية للغاية، إذ بلغت 1% فقط من إجمالي الناتج المحلي. وستكون مصادر النمو المحتمل محدودة للغاية في المستقبل حتى فيما بعد زوال الجائحة.

ولقد أدت جائحة كورونا إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. وتشهد الضفة الغربية في الوقت الحالي موجة ثالثة للجائحة، ولا تلوح في الأفق أي بادرة تُبشِّر بالسيطرة على منحنى الإصابات بالمرض في أي وقت قريبا، ولا تزال حالات الإصابة اليومية في قطاع غزة مرتفعة أيضا. وإذا استمر هذا الوضع، وبالنظر إلى أن حملة التطعيم ضد المرض لا تزال في مراحلها الأولى، فإنه قد يصبح من الضروري فرض عمليات إغلاق أكثر صرامة وسط تناقص معدلات الامتثال بقواعد الوقاية، وهو ما يُؤثِّر تأثيرا سلبيا على آفاق المستقبل.

التطورات الأخيرة

في ظل محدودية الحيز المتاح في المالية العامة وأدوات السياسة النقدية (بسبب عدم توافر عملة وطنية) للحد من آثار الأزمة، يتحمل الاقتصاد الفلسطيني وطأة الجائحة وتدابير احتوائها. وكان تراجع النشاط الاقتصادي من مارس/آذار 2020 سريعا وعلى نطاق واسع، إذ انكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4% على أساس سنوي مقارن في الربع الأول لعام 2020، ثم بنسبة 19.5% على أساس سنوي مقارن في الربع الثاني، وهو من أكبر موجات الانكماش على الإطلاق. وحدث انتعاش في الربع الثالث، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي 12% على أساس ربع سنوي لكنه مع ذلك كان أقل من مستواه في الربع نفسه من عام 2019، إذ استمرت معدلات الاستهلاك الخاص والاستثمار الرأسمالي في تسجيل مستويات منخفضة بدرجة كبيرة. وإجمالا، انكمش معدل النمو الاقتصادي بنسبة 11.5% في عام 2020 بالقيمة الحقيقية.

وقد كان نمو أسعار المستهلكين ضئيلا قبل انتشار جائحة كورونا حيث انخفضت الأسعار بوجه عام في نطاق يتراوح من 1% إلى 2%. ولكن منذ أبريل/نيسان 2020، أصبح نمو الأسعار سلبيا، وبحلول ديسمبر/كانون الأول انخفضت الأسعار 1.5% عما كانت عليه في الشهر نفسه من عام 2019، فيما يُعزَى إلى ضعف طلب المستهلكين.

واشتدت الضغوط التي تتعرض لها المالية العامة للسلطة الفلسطينية في عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي وقرار إيقاف التنسيق مع إسرائيل. وأدّى قرار السلطة الفلسطينية في مايو/أيار 2020 بإيقاف التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية ردا على خطة الضم المقترحة إلى تعليق تحويلات إيرادات

الشكل 1 **الأراضي الفلسطينية**/الإصابات اليومية الجديدة بفيروس كورونا

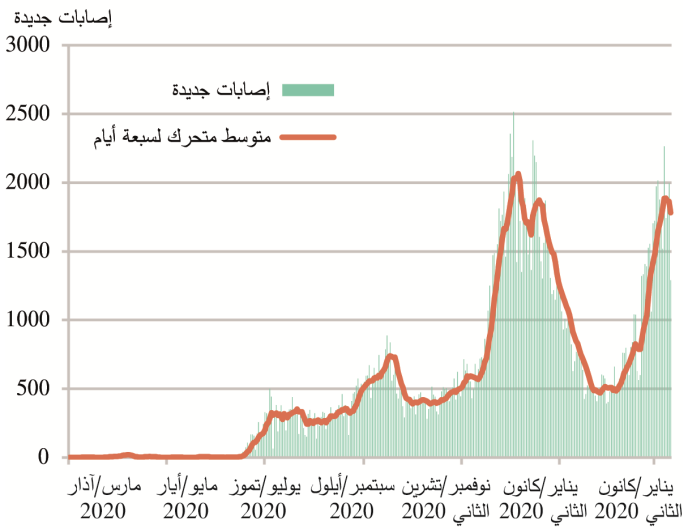

المصدر: مركز علوم النظم والهندسة بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 **الأراضي الفلسطينية**/معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

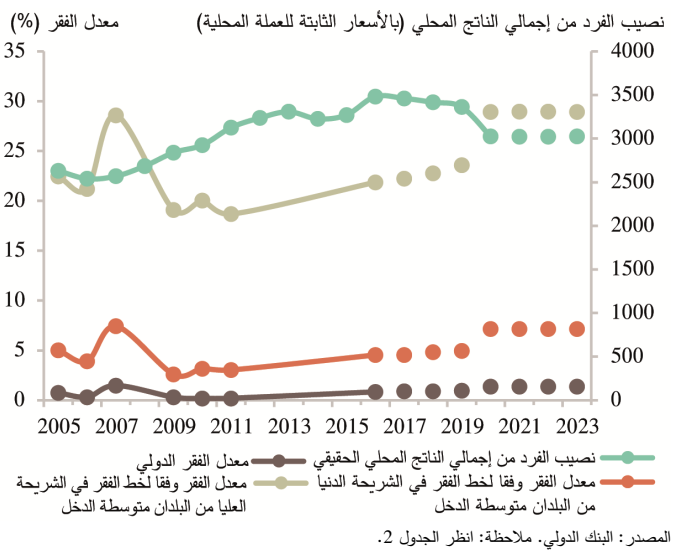

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: انظر الجدول 2.

المقاصة لمدة ستة أشهر، وهو ما أفضى إلى تفاقم تأثير أزمة كورونا على السيولة بالنظر إلى أن هذه الإيرادات تُشكل معظم دخول المالية العامة. وفي جانب الإنفاق، زاد الإنفاق العام ويرجع ذلك في معظمه إلى زيادة المساعدات الاجتماعية الموجهة للفقراء الجدد ومنشآت الأعمال المتضررة وزيادة الإنفاق الطبي. وبلغت احتياجات التمويل (عجز الموازنة بعد المِنَح) 1.1 مليار دولار في عام 2020، وهو ما اضطر السلطة الفلسطينية إلى زيادة اقتراضها المحلي، وأدّى إلى تراكم مزيد من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص.

وخلال ذروة إغلاقات النشاط في الربع الثاني، فقد نحو 121 ألف شخص وظائفهم. ومن هذا الرقم، فقد نحو 96 ألف شخص وظائفهم في الأراضي الفلسطينية، لاسيما في القطاعات التي تضررت من تدابير التباعد الاجتماعي مثل السياحة والمطاعم والإنشاءات، بينما فقد نحو 25 ألف عامل فلسطيني يعملون داخل إسرائيل وظائفهم في الربع الثاني لعام 2020. وشهد الربعان الثاني والثالث للعام تحسن الأوضاع مع استعادة نحو 50 ألف شخص وظائفهم. وجعل هذا معدل البطالة يصل إلى 23.4% في نهاية الربع الأخير لعام 2020. وفي قطاع غزة، كان 43% من أفراد القوى العاملة عاطلين في الربع الأخير لعام 2020، بينما سجلت الضفة الغربية معدل بطالة قدره 15% خلال الفترة نفسها.

واستنادا إلى أحدث بيانات رسمية، كان نحو 22% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر المعمول به في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات للفرد يوميا بأسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2011) في 2017/2016، بزيادة قدرها 2.8 نقطة مئوية عما كان عليه الوضع في 2011. ويوجد تفاوت كبير في مستويات الدخل بين المناطق، إذ إن 46% من السكان في قطاع غزة كانوا يعيشون تحت خط الفقر في 2017/2016، مقابل 9% فقط في الضفة الغربية.

الآفاق المستقبلية

تُظهِر حالة عدم اليقين التي تحيط بتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا أن المنظومة الحالية: "إغلاق ثم فتح ثم ارتفاع في عدد الإصابات فعودة إلى الإغلاق"، ستُعطِّل النشاط الاقتصادي حتى يتم تطعيم أعداد كافية من السكان لتحقيق ما يُعرف بالمناعة الجماعية أو "مناعة القطيع". وبناء على ذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد انتعاشاً طفيفاً في 2021 ليعود معدل النمو إلى نحو 3.5% فيما يرجع جزئيا إلى تأثير سنة الأساس بعد انكماش حاد في 2020. وتنبع الاحتمالات الإيجابية من وجود مؤشرات على تجدد التعاون بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، واحتمال أن تفضي الانتخابات الفلسطينية التي أُعلِن عنها إلى تخفيف الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن المتوقع أن تزداد معدلات تحصيل الإيرادات المحلية بالنظر إلى أنه من غير المحتمل فرض إغلاقات كاملة أو حدوث اضطرابات حادة في النشاط الاقتصادي. وأمَّا إيرادات المقاصة التي استُؤنف الآن تحويلها فمن المحتمل أن تنخفض لأنه من المتوقع أن تزيد التخفيضات التي تجريها إسرائيل على هذه الإيرادات بمقدار 180 مليون دولار في 2021. وعلى الرغم من الإنفاق الإضافي لإعادة أجور موظفي قطاع غزة كما قرر الرئيس في الآونة الأخيرة، فإن الإنفاق الكلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سينخفض قليلا في عام 2021، إذ من المتوقع أن تتراجع المساعدات الاجتماعية. وإذا أخذنا ذلك كله في الاعتبار، فمن المتوقع أن يظل رصيد الموازنة الحكومية (العجز بعد المساعدات) مرتفعا عند مستوى 6.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 منخفضاً من 7.6% في 2020.

وتشير التنبؤات التي تستند إلى نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أن معدل الفقر آخذ في الزيادة منذ عام 2016، إذ وصل إلى 28.9% في 2020، وهي زيادة كبيرة قدرها نحو 7 نقاط مئوية في السنوات الأربع الماضية. ويُمثِّل هذا قرابة 1.4 مليون فلسطيني كانوا يعانون من الفقر في عام 2020.

الجدول 2 **الأراضي الفلسطينية**/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2023 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	1.2	1.4	11.5-	3.5	3.2	3.0
الاستهلاك الخاص	1.1	3.8	11.0-	2.4	2.5	2.5
الاستهلاك الحكومي	7.3	6.1-	8.2	6.5	2.3	2.7
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	2.5	0.9	31.8-	8.4	9.3	5.1
الصادرات، السلع والخدمات	2.5	2.0	9.6-	3.8	3.0	3.0
الواردات، السلع والخدمات	4.5	1.4	12.0-	0.ح	4.0	3.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	1.9	1.4	11.5-	3.5	3.2	3.0
الزراعة	1.6	0.0	3.6-	2.2	1.9	1.6
الصناعة	2.2	0.9-	19.9-	5.0	4.4	3.7
الخدمات	1.8	2.2	9.7-	3.2	3.0	3.0
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	1.2	0.8	0.7-	0.7	0.9	0.9
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	13.2-	10.4-	6.5-	8.1-	8.3-	8.9-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.7	1.1	0.9	0.8	0.8	0.8
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.5-	4.5-	7.6-	6.4-	5.7-	5.2-
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	14.5	16.3	24.2	25.7	26.4	26.9
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.1-	4.2-	7.3-	6.0-	5.2-	4.7-
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	0.9	1.0	1.4	1.4	1.4	1.4
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	4.8	5.0	7.1	7.1	7.1	7.1
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5% على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011)[أ،ب]	22.8	23.6	28.9	29.0	29.0	28.9

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى البيانات الفعلية لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2016. البيانات الفعلية: 2016. التنبؤات الآنية: 2017–2020. التوقعات من 2020 إلى 2023.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2016)، حيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 1 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.